

الغارات الانتقامية

الهجوم الجوي الأول

كان الوضع في الجنوب يتدهور. وقد أعلنت المقاومة، مساء ٢٣/٦/١٩٩٩، أنها قصفت موقعا للجيش الإسرائيلي على الحدود اللبنانية الإسرائيلية رداً على القصف الإسرائيلي الذي استهدف مدنيين في قبريخا وياطر، وأدى إلى إصابة ثلاثة بجروح. وقد استهدف قصف المقاومة موقع الرميا في القطاع الغربي للشريط الحدودي المحتل.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية من نهاريا (شمال إسرائيل)، عن مصدر عسكري إسرائيلي، أن موقعا عسكريا إسرائيليا يقع قرب الحدود مع لبنان تعرض لقذائف هاون. وأوضح أن قذائف سقطت في الأراضي الإسرائيلية قرب الموقع الإسرائيلي، وأن أربعة مواقع لما يُسمى جيش لبنان الجنوبي في الشريط المحتل أصيبت أيضاً بقذائف هاون. وزعم أن القذائف كان مصدرها مناطق مأهولة في الجنوب، مما يشكّل انتهاكاً لتفاهم نيسان.

وقعت الكارثة مساء ٢٤/٦/١٩٩٩، إذ تعرض لبنان لعدوان إسرائيلي مُدَمّر استهدف بُناه التحتية، عبر ثلاث ساعات من غارات الطيران الحربي الإسرائيلي. فطاول التدمير محطة تحويل الكهرباء في الجمهور، على مقربة من بيروت، والجسور التي تربط بيروت بالجنوب وتربط بين مناطق الجنوب، وقصفت الطائرات الإسرائيلية، فجراً، محطة بصاليم لتحويل الكهرباء. وضربت أيضاً أهدافاً في بعلبك. فكانت كارثة محققة ليس من حيث الضحايا البشرية والخسائر المادية الفادحة فحسب، بل أيضاً من حيث تسميم الدورة الاقتصادية في لبنان على أبواب فصل الصيف، واستهداف لبنان في عافيته وأمنه

واستقراره. وكُنّا نراهن على موسم اصطيف يكون من شأنه بعث الحركة في الاقتصاد الوطني اللبناني الذي ما فتىء يعاني من الركود منذ سنوات.

فلقد انقضَّ الطيران الحربي الإسرائيلي على محطة التحويل الكهربائي في الجمهور، في ثلاث غارات متعاقبة خلّفت وراءها دماراً شبه شامل. وقد نفّذ الطيران الإسرائيلي غارته الثالثة بعد أن هرع إلى مكان الحريق رجال الإطفاء لإخماد النيران، فأصيب عدد منهم بالقصف الإسرائيلي الغادر، وكأنما كان هذا القدر من الإيذاء متعمداً. وقد سقط، بفعل هذه الغارات، ثلاثة قتلى من فوج إطفاء بيروت و ١٥ جريحاً. وقد هرع إلى محطة الجمهور نجيب ميقاتي وزير الأشغال، وسليمان طرابلسي وزير الموارد المائية والكهربائية. وقد اتصلت بالوزيرين هاتفياً للاطلاع منهما على الوضع. ثم وسَّع الطيران الحربي المعادي نطاق التدمير الذي افتعله باستهداف الجسور لتقطيع أوصال الطرق والشرايين الحيوية التي تربط بيروت بالجنوب؛ فدمر، تبعاً، جسر الجية والسعديات موقعاً قتيلين من المارة، فجسر الأولي، فجسر الزرارية. ودمرت الغارات مبنيين كانت تشغلها سابقاً مؤسسات مدنية لحزب الله، علماً بأن المبنيين المستهدفين يقعان وسط حي سكني في مدينة بعلبك، موقعة فيهما نحو ٣٠ جريحاً من المدنيين بينهم أطفال ونساء وكهول. وأدت هذه الغارات إلى وقوع أضرار جسيمة في الأبنية المجاورة. كانت الحصيلة النهائية للغارات ٨ قتلى و ٦٢ جريحاً في كل المناطق المستهدفة.

أدليت على الأثر بتصريح قلت فيه: «إنّ ما حصل هو في حجم الكارثة، وهو دليل جديد على بربرية إسرائيل التي لا حدود لها. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته في ردع العدوان الغاشم. وقد أجرينا اتصالات، في هذا الخصوص، بمندوب لبنان الدائم في نيويورك، لوضع الأمانة العامة للأمم المتحدة في صورة ما يجري، وكذلك الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، عسى أن يكون هناك تحرك فوري للجم إسرائيل عن متابعة اعتداءاتها. كذلك أجرينا اتصالات بسفارة الولايات المتحدة الأميركية وسفارة فرنسا في بيروت. ودعونا إلى اجتماع عاجل لمجموعة المراقبة لتفاهم نيسان». وقد أجريت ليلاً اتصالاً بالعقيد الركن بشار الأسد في هذا الشأن.

ردّت المقاومة على هذه الاعتداءات بإطلاق دفعات من صواريخ الكاتيوشا على نهاريّا وكريات شمونه في شمال إسرائيل، سقط بنتيجتها قتيلان إسرائيليّان بحسب المصادر الإسرائيليّة.

وفي القدس المحتلة، أعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيليّ المنتخب إيهودا باراك أنه لم يشارك في اتخاذ قرار شنّ تلك الغارات على لبنان، وأنّ باراك أبلغ بهذا القرار بعد اتخاذه. وتذرع الناطق العسكري الإسرائيليّ بأنّ الغارات جاءت ردّاً على استهداف منطقة الجليل وكريات شمونه في شمال إسرائيل لدفعات من صواريخ الكاتيوشا سقطت عليها ظهر ذلك اليوم.

وقد غرقت بيروت والمناطق المجاورة في ظلامٍ دامس. وبقي التيار الكهربائيّ في هذه المناطق شديد التقطع مدة طويلة من الزمن، كانت الحكومة تتعرّض خلالها لتذمّر الناس وانتقاداتهم. وكانت وسائل الإعلام تستغل هذا الوضع في حملاتها على الحكومة.

وجّه الرئيس لحود رسالة إلى اللبنانيين دعا فيها القادرين منهم، مقيمين ومغتربين، إلى المساهمة المباشرة مع الدولة في إعمار ما تهدّم. وبعد ساعات من هذا النداء، تلقى وزير الصحة الدكتور كرم كرم اتصالاً من الأمير الوليد بن طلال، وهو حفيد المغفور له الرئيس رياض الصلح، أبلغه فيه استعداده للتبرع بتكاليف بناء محولات كهربائية بديلة. وقد نقل الدكتور كرم النبأ فوراً إليّ وإلى الرئيس إميل لحود. وقد اتصل الرئيس، كما اتصلت أنا، بوالدة الأمير السيدة منى الصلح، شاكرين لنجلها الكريم هذه المبادرة الطيبة وهذه الأريحية. وقد لبّي النداء عدد كبير من المواطنين بمبالغ متفاوتة، وكان بين المتبرعين من قدّم مئة دولار. فكانت الحصيلة النهائية للتبرعات المقدمة للدولة تربو على الأربعين مليار ليرة لبنانية.

تلقى الرئيس لحود اتصالاً من الرئيس حافظ الأسد، الذي أعرب عن تضامن سوريا مع لبنان في محنته. وتلقيت اتصالاً مماثلاً من رئيس مجلس الوزراء السوري محمود الزعبي. واتصلت برئيس وزراء فرنسا ليونيل جوسبان، ووضعت في صورة ما حصل،

طالباً تدخل فرنسا لمنع إسرائيل من مواصلة اعتداءاتها. واستقبلت السفير الأميركي في بيروت ديفيد ساترفيلد في هذا الشأن، وكذلك السفير الفرنسي دانيال جوانو.

وعقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية خاصة، للنظر في الوضع المترتب على الغارات الإسرائيلية الغاشمة. وقد استمعنا في هذه الجلسة إلى نائب رئيس الأركان للتجهيز في الجيش العميد ميشال أبو رزق، والمدير العام للتجهيز المائي والكهربائي في وزارة الموارد المائية والكهربائية فادي قمير، والمدير العام للاستثمار في الوزارة حسان هاشم، والمدير العام لمؤسسة كهرباء لبنان جورج معوض، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار محمود عثمان. وقد أدلى كل منهم بما توافر لديه من معلومات وتقديرات. وقد طلبنا من وزير الموارد المائية والكهربائية سليمان طرابلسي تعبئة كل الطاقات المتاحة في العمل على إصلاح وإعادة بناء ما دمرته الغارات في أسرع ما يمكن.

وعند الساعة السابعة مساءً، عقدت مؤتمراً صحافياً في السرايا الحكومية، في حضور وزير الإعلام أنور الخليل، ونقيب الصحافة محمد بعلبكي، ونقيب المحررين ملحم كرم. أدليت في مستهل اللقاء بكلمة باللغة الإنكليزية قلت فيها: «لقد دعونا إلى هذا اللقاء مع ممثلي الصحافة العربية والعالمية في بيروت، في أعقاب يوم طويل من الأحداث المأسوية التي سببتها اعتداءات إسرائيلية على نطاق واسع. وأنا متأكد أن الجميع أصبحت لديهم فكرة واضحة عن عدد المصابين وحجم الأضرار حتى الآن. هناك ثمانية قتلى و ٦٤ جريحاً، بينهم عدد من رجال الإطفاء وعاملون في الدفاع المدني. وهذه الحصيلة هي نتيجة عمل عدواني بربري مقصود من إسرائيل. فالغارة الأولى كانت على محطة الكهرباء في الجمهور وحصدت عدداً من الجرحى. وفي اللحظة التي توجه فيها فريق من رجال الإطفاء لإخماد الحرائق، وقعت الغارتان الثانية والثالثة اللتان أدتا إلى سقوط عدد أكبر من الضحايا والمصابين. أما الخسائر المادية، فكبيرة جداً، إذ تمّ تدمير شبه كلي لمحطتي الكهرباء في الجمهور وبصاليم، وثلاثة جسور. وحصل ضرر كبير لا نستطيع تقديره على الصعيد الاقتصادي وخصوصاً أن هذه الاعتداءات حصلت في بداية موسم الصيف الواعد.

هذه الأعمال المأسوية ليست في مصلحة استئناف مسيرة السلام. وأي تكرار لها يمكن أن يقضي على العملية كلها. وإذا كانت إسرائيل، وتحت أي وهم، تعتقد أن بمقدورها عبر استعمال القوة أن تؤثر على مواقفنا الأساسية، دعوني أشدد على أن لا شيء يمكن أن يخفف من عزمنا على صعيد السياسة الوطنية. سنستمر في المطالبة بتنفيذ القرار ٤٢٥ الذي دعا إسرائيل، منذ ٢١ عاماً، إلى سحب كل قواتها المحتلة من أراضينا، فوراً وبدون قيد أو شرط، حتى الحدود المعترف بها دولياً.

نحن ملتزمون، بشكل قاطع، تلازم المسارين اللبناني والسوري في عملية السلام، وخصوصاً أن مصالحنا القومية تفرض ذلك. وسنستمر في دعمنا السياسي والمعنوي لأعمال المقاومة، ما دام هناك جزء من الأراضي اللبنانية تحت الاحتلال. وسنظل نحترم بشكل كلي تفاهم نيسان ١٩٩٦ الذي يرمي إلى حماية المدنيين من أي اعتداء. بالطبع نحن لا نحبذ أي عمليات خارج الحدود. ولكن، في هذا الإطار، نحن نتساءل: ماذا تفعل إسرائيل منذ ٢١ عاماً على جانبنا من الحدود في الأراضي اللبنانية، وخصوصاً بعد صدور القرار ٤٢٥ الآنف الذكر؟

يود بعض أصدقائنا هنا التفريق بين موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو وموقف خلفه المنتخب إيهودا باراك. أي، بمعنى آخر، يريدوننا أن نضع اللوم على المغادر، وهو نتنياهو، وأن نُبرِّئ الآتي وهو باراك، من أي مسؤولية عما حصل. نحن نتساءل: ماذا فعل باراك لوقف العدوان طوال ساعات الاعتداءات الإسرائيلية البربرية ضد لبنان؟ إننا ندعو المجتمع الدولي، وخصوصاً أميركا وفرنسا اللتين تتقاسمان رئاسة مجموعة تفاهم نيسان، إلى ممارسة الضغوط على إسرائيل، لحضها على وقف أي عدوان جديد على لبنان.

ورداً على سؤال من الصحافيين قلت: «ضبط النفس لا يعني من وجهة نظرنا، وقف نشاط المقاومة. المقاومة اللبنانية ظاهرة مشروعة في بلد أرضه محتلة من عدو. لذلك فإن من حق لبنان أن يقاوم الاحتلال الإسرائيلي. ونحن، كما قلت، ندعم المقاومة ما دام هناك شبر من الأراضي اللبنانية يرزح تحت الاحتلال».

وردّاً على سؤال حول عدم اللجوء إلى مجلس الأمن، قلت: «نحن لم نلجأ إلى مجلس الأمن حتى نستنفد جميع السبل الأخرى للمعالجة. وهناك سبل نسلکہا اليوم، وهي الاتصالات التي نقوم بها مع دول القرار، داعين إياها إلى الضغط على إسرائيل لوقف عدوانها على لبنان؛ وكذلك دعوتنا مجموعة تفاهم نيسان لاجتماع عاجل. وسيعقد هذا الاجتماع الإثنين المقبل.

أما لماذا لا نلجأ إلى مجلس الأمن في هذه المرحلة، فلأننا لا نتوقع منه أكثر من قرار، ونحن لدينا قرار من مجلس الأمن هو القرار ٤٢٥، ولن نفرط في هذا القرار، وسنظل متمسكين به. ونخشى، بالعودة إلى مجلس الأمن، أن يتغير هذا القرار. ونحن، في أي حال، لا نسقط من حسابنا العودة إلى مجلس الأمن، إذا لم تثمر المساعي الأخرى التي نبذلها. أما الموقف من المقاومة، فقد سبق لي أن أكّدت، أكثر من مرة، أن المقاومة حق مشروع لشعب أرضه محتلة. ونحن ندعم المقاومة ما دام هناك شبر من أرض لبنان تحت الاحتلال».

وردّاً على سؤال حول التفاؤل الذي رافق انتخاب باراك رئيساً لوزراء إسرائيل بالنسبة لاحتمال قرب حصول تسوية، قلت: «نحن ننظر إلى هذا الأمر بحذر، ونقول أولاً إن باراك لا يمكن أن يكون أسوأ من نتنايهو بالنسبة إلى مسيرة التسوية. ولكننا لسنا من المراهنين على باراك، لأننا نعلم أن في تاريخه الكثير من التشدد، ولأن بعض ما صدر عنه من تصريحات، إثر فوزه في الانتخابات، لا يبشّر بأنه كثير الاعتدال؛ ومن ذلك، اللاءات التي أطلقها، وكذلك حديثه عن لبنان، وقوله إنه يسعى إلى الانسحاب من لبنان خلال سنة من الزمن، مُضيفاً عبارة جعلتنا نشكّ في نيات مبيته وراء هذا الموقف، وهي الانسحاب بموجب اتفاق. فأی اتفاق يسعى إليه من أجل الانسحاب من لبنان؟ نحن على غير استعداد إطلاقاً للسير في اتفاق منفرد مع إسرائيل يتعلق بالتسوية. كما أننا لسنا على استعداد إطلاقاً لتوقيع اتفاق ترتيبات أمنية، لأننا لن نفرط بالقرار ٤٢٥ الذي يقضي بالانسحاب غير المشروط من لبنان.

وفي ٢٧/٦/١٩٩٩، نسبت صحيفة النهار إلى رئيس الجمهورية العماد لحود كلاماً

جريئاً وغير مألوف قال فيه: «إنَّ المقاومة لن تتخلَّى، بدعم كامل ومُطلق من الحكومة اللبنانية، عن سلاح الكاتيوشا في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة ما دامت إسرائيل تقصف المدنيين اللبنانيين في بيوتهم»، وقال: «إنَّ إسرائيلياً سيكون في مقابل لبناني يُقتل في كل مرّة يضرب الإسرائيليون المدنيين اللبنانيين الآمنين». هذا مع العلم أنني سبق أن قلت في مؤتمر الصحفي أنني لا أُحبذ العمليات خارج الحدود اللبنانية. لكن ماذا يفعل الإسرائيليون على الأرض اللبنانية منذ أكثر من عشرين سنة؟

واستقبلت، قبل ظهر ذلك اليوم، موفداً خاصاً من الرئيس الفرنسي جاك شيراك، جاء يستطلع الأوضاع، ويدعو إلى التهدئة، ويؤكد التزام فرنسا القرار ٤٢٥ وتفاهم نيسان، ويستنكر العدوان الإسرائيلي. وكان الموفد الفرنسي قد توقّف في دمشق قبل أن يتوجّه إلى بيروت للقاء الرئيس لحدود ولقائي.

وصدر، عن الاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في دمشق بحضور الرئيس نبيه بري، بيان داعم للبنان جاء فيه أن العدوان الإسرائيلي على لبنان، هو انتهاك خطير للقانون الدولي.

وكان من المفترض أن تعقد مجموعة المراقبة لتفاهم نيسان اجتماعها، للنظر في الشكوى اللبنانية ضدّ إسرائيل، الإثنين في ٢٨/٦/١٩٩٩، فأرجىء الاجتماع إلى موعد لم يُحدّد، لأنّ إسرائيل رفضت المشاركة فيه. وقد عزّي هذا الموقف السلبي من إسرائيل إلى أسباب عديدة، منها أنّ الوفد الإسرائيلي لا يملك موقفاً واضحاً ومحددًا في المرحلة الانتقالية بين حكومة نتنياهو الراحلة وحكومة باراك التي لم يتم تأليفها بعد؛ ومنها رغبة إسرائيل في إبقاء سيف التهديد مُسلّطاً على لبنان بمعاودة الاعتداء عليه؛ ومنها الأزمة المتفاقمة في العلاقة بين إسرائيل وفرنسا، بعد الانتقادات الحادة التي وجهها وزير الخارجية الإسرائيلي أرييل شارون إلى فرنسا، واتّهامه إياها بالانحياز إلى الموقف اللبناني. وقد تبلّغ رئيس لجنة المراقبة لتفاهم نيسان، المندوب الفرنسي، أن إسرائيل علّقت مشاركتها على تأليف حكومة جديدة فيها برئاسة باراك، هذا في الوقت الذي كان وزير الدفاع في الحكومة الإسرائيلية المغادرة موشي أرينز يقول إنه «لم يعد للتفاهم من معنى».

اتّصلت بالسفيرين الأميركي والفرنسي وتحدّثت معهما بالنتائج التي يمكن أن تترتّب على تأجيل اجتماع المجموعة، مُعرباً عن قلقي حيال الخطر الذي يتهدّد تفاهم نيسان، من جرّاء سلبية الموقف الإسرائيلي منه. وإذ أبديت خشيتي من أن يكون تفاهم نيسان هو أساساً هدف العدوان الذي تعرّض له لبنان، لوّحتُ إلى أن لبنان يحتفظ لنفسه بحق اللجوء إلى مجلس الأمن.

ترأّست جلسة مجلس الوزراء التي عقدت في ٣٠/٦/١٩٩٩، وأدليت في مستهلّها بكلمة قلت فيها: «لا يسعنا إلا أن نتوقّف أمام محاولات إسرائيل لنسف تفاهم نيسان. ولعل هذا التفاهم كان أول استهدافات العدوان. إن تأجيل اجتماع مجموعة المراقبة، حتى ما بعد قيام الحكومة الجديدة في إسرائيل، قد يكون تعبيراً عن موقف إسرائيل الحقيقي الرامي إلى القضاء على تفاهم نيسان، والعودة من ثم إلى شريعة الانتقام من المدنيين الأبرياء في لبنان، وهم الذين وجد تفاهم نيسان لحمايتهم أساساً. إننا نُعلن تمسّكنا المطلق بهذا التفاهم، ويسعدنا أن نُسجّل كذلك التزام سوريا وسائر الدول الأعضاء في مجموعة المراقبة لتفاهم نيسان. ونحن في انتظار الدور الذي تقوم به الدولتان اللتان تتقاسمان رئاسة المجموعة، أي الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، من أجل المحافظة على هذا التفاهم وتفعيله». وأعلنت في مجلس الوزراء أننا سنضطرّ إلى اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي، في حال بقيت أعمال مجموعة المراقبة مُجمّدة.

ونقلت وكالة «رويترز»، عن مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية، قوله: «ما زلنا نؤيّد مجموعة المراقبة. ونحن نعتقد أنه من المهمّ التزام تفاهم نيسان عام ١٩٩٦، والنظر في الشكاوى من خلال مجموعة المراقبة». وقد أطلق تجميد أعمال المجموعة سجّالاً حاداً في إسرائيل، بين شيمون بيريز، الذي كان رئيساً لوزراء إسرائيل يوم عقد تفاهم نيسان، وموشي أرينز، وزير الدفاع في الحكومة المغادرة، الذي نسب إليه كلام يدعو إلى إلغاء التفاهم. وقد وصف بيريز قرار الإلغاء الذي تحدّث عنه أرينز بالمتطرّف والأخرق.

واستقبلت السفيرين الأميركي والفرنسي في ٢/٧/١٩٩٩. ولدى خروجه من اللقاء معي، صرّح السفير الأميركي بأنّ بلاده تدعم تفاهم نيسان دعماً مُطلقاً، وأنها تؤمن بأنّ

التفاهم ومجموعة المراقبة يؤمّنان أفضل آلية وأفعالها لمعالجة التوتر، وأنّ الإدارة الأميركية ستتصل بحكومة باراك بعد تأليفها لتحديد موعد لاجتماع مجموعة المراقبة.

وصرّح السفير الفرنسي، رداً على كلام لموشي أرينز اعتبر فيه التفاهم ملغى، فقال إنّ هذا تصريح لوزير سابق، وأنّ تفاهم نيسان سيستمرّ مع حكومة باراك الجديدة.

في ٦/٧/١٩٩٩، أعلن باراك، في خطابٍ ألقاه أمام الكنيست يوم تسلّمه مسؤولياته، برنامج حكومته. علّقت على مضمون هذا البرنامج بالقول: «لا أريد أن أكون متشائماً فيما يبدي الكثيرون التفاؤل باحتمال معاودة مسيرة التسوية في المنطقة. ولكنني أُسجّل أنّ باراك لم يقلّ إنّ سيعاود المفاوضات على المسارين اللبناني والسوري، من حيث توقّفت زمن الحكومة العمالية التي كان هو فيها وزيراً للخارجية، وكذلك إغفاله القرار ٤٢٥ الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل من دون شروط، عندما تحدّث عن نيّته سحب قوات الاحتلال الإسرائيلية خلال سنة من لبنان، بل إنّّه تحدّث عن ضمان الأمن على الحدود الشمالية لإسرائيل».

في ٨/٧/١٩٩٩، أعلنت إسرائيل قرارها العودة مجدداً إلى مجموعة المراقبة لتفاهم نيسان.

في الوقت الذي كان يكرر فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهودا باراك تصميم إسرائيل على سحب قواتها من لبنان خلال سنة، ألقى سفير لبنان في واشنطن فريد عبود، في إحدى غرف مبنى إداري تابع للكونغرس الأميركي، محاضرة كان أبرز ما جاء فيها قوله إنّ لبنان ينتظر، بعد الانسحاب الإسرائيلي، أن ينتشر جنود الأمم المتحدة على الحدود الدولية، وأن يساعده الجيش اللبناني على السيطرة على المنطقة. وقال إنّ مقاربة رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد إيهودا باراك، حيال السلام، مختلفة كلياً، ويمكن أن تأتي بالسلام للبنان. وقال إنّ السلام والأمن يجب أن يكونا الهدف المشترك للبنان وإسرائيل. وقد تعرضت الحكومة لهجوم عنيف من المعارضة بسبب هذه المواقف. وكان كلام وليد جنبلاط الأكثر حدة في هذا الصدد، إذ وجّه سؤالاً إليّ بصفتي وزيراً للخارجية عمّا إذا كان كلام عبود «من وحي وزير الخارجية اللبناني، إذا كان هناك من وزير للخارجية»، أم أنّ

كلام عبود مستوحى من حكومة الظل «قاصداً بذلك معاوني رئيس الجمهورية». وقد رددت على سؤال من صحيفة «النهار» في هذا الشأن قلت فيه إننا «على غير استعداد لمقايضة الانسحاب بالترتيبات الأمنية، وذلك انسجاماً مع القرار ٤٢٥». وقلت محدداً موقف لبنان من المفاوضات: «نحن متمسكون بوحدة المسارين اللبناني والسوري، والدخول في مسيرة التسوية، شرط أن تكون عادلة وشاملة، وضمن إطار وحدة المسارين. ونحن متمسكون بالقرار ٤٢٥؛ ولن نخوض تالياً في محادثات تحت شعار الأرض مقابل السلام، لأن القرار ٤٢٥ يقضي بانسحاب غير مشروط من جميع الأراضي اللبنانية. وطبعاً نحن معنيون بمصير اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. والحكومة تتبنى الإجماع اللبناني على حق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم فلسطين».

وفي ١٩/٧/١٩٩٩. صدر بيان عن وزارة الخارجية جاء فيه: «تناقلت بعض وسائل الإعلام مقتطفات ذكرت أنها وردت في محاضرة ألقاها قبل أيام سفير لبنان في واشنطن (فريد عبود) حول العملية السلمية والمفاوضات المرتقب معاودتها. ويهمّ وزارة الخارجية أن تؤكد أن تعليماتها المتكررة لجميع دبلوماسييها، ولا سيما منهم رؤساء البعثات تقضي بالتمسك بثوابت الموقف اللبناني وتلافي التحليلات والاجتهادات الشخصية العلنية في هذا الشأن، تحاشياً لما يمكن أن تؤدي إليه من استنتاجات غير دقيقة واسترهان للمستقبل، أو استبيان في غير محله للأمر. كما يهملها أن توضح أنها نبّهت سفير لبنان في واشنطن إلى ضرورة استطلاع رأي الوزارة وتوجيهاتها، والتماس موافقتها على نصوص أي تصريحات أو محاضرات يزعم السفير الإدلاء بها أو إلقاءها. وفي هذه المناسبة، جددت الوزارة تعليماتها إلى جميع دبلوماسييها في الخارج، كما في الإدارة المركزية، باستئذانها قبل الإدلاء بأي تصريحات، عملاً بالقوانين والأنظمة النافذة».

الهجوم الجوي الثاني

بث التلفزيون الإسرائيلي، مساء ٤/٢/٢٠٠٠، أن إسرائيل فشلت في محاولة اغتيال أحد قادة «حزب الله». وقال المراسل العسكري للتلفزيون إنه «كان يفترض أن تكون الغارة التي شنتها مروحية إسرائيلية على سيارة أحد كوادر «حزب الله»، خارج المنطقة الحدودية

المحتلة، رداً على اغتيال (العميل) عقل هاشم، ومقتل ثلاثة جنود إسرائيليين قبل بضعة أيام. وأضاف المراسل العسكري «أن الهدف الذي تم اختياره خلال الاجتماع الأخير للحكومة الإسرائيلية كان قائد القطاع الغربي في «حزب الله»، وهو منصب يعادل منصب عقل هاشم في ما يسمى «جيش لبنان الجنوبي». وقال المراسل العسكري الإسرائيلي «أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهودا باراك انفعل بغضب عندما أُبلغ أن المسؤول في حزب الله نجا من محاولة اغتياله».

في غضون ذلك، صرح الناطق باسم القوات الدولية في الجنوب تيمور غوكسل بالقول: «إن الوضع آخذ بالتدهور منذ نحو ثلاثة أشهر. وفي النهاية قد نضطر إلى تغيير أماكن مواقعنا الأكثر تعرضاً».

وصفت وكالة الصحافة الفرنسية الأسبوع الأول من شباط (فبراير) ٢٠٠٠ بأنه أسبوع أسود لإسرائيل في الجنوب، إذ ارتفع عدد القتلى في صفوف الجيش الإسرائيلي في الشريط المحتل، منذ مطلع العام ٢٠٠٠، إلى خمسة، إضافة إلى الرجل الثاني في ما يسمى «جيش لبنان الجنوبي» عقل هاشم. وقد هدّد إيهودا باراك من عمّان، الأردن، بعد اجتماعه مع الملك عبد الله الثاني، بالرد على أي عملية عسكرية قد يتعرّض لها الجيش الإسرائيلي في لبنان، مشدداً على أن إسرائيل لا تزال عازمة على الانسحاب من جنوب لبنان في تموز (يوليو) ٢٠٠٠.

قراءة الساعة الثانية عشرة والرّبع بعد منتصف ليل الإثنين في ٧/٢/٢٠٠٠، باشرت إسرائيل بتنفيذ غارات جوية فوق لبنان، كانت قد قررتها الحكومة الإسرائيلية الأمنية المصغّرة انتقاماً للضحايا الإسرائيليين الذين سقطوا نتيجة العمليات العسكرية التي قامت بها المقاومة في الجنوب اللبناني.

شن الطيران الحربي الإسرائيلي أولى غاراته على مدينة بعلبك، حيث نفّذ ثلاث غارات خلال بضع دقائق، مطلقاً نحو ١٢ صاروخاً، استهدفت خصوصاً محطة لتوزيع الكهرباء تغذي المدينة والمنطقة؛ فأدى ذلك إلى انقطاع التيار الكهربائي في المدينة وضواحيها. فقد دُمّرت محطة الكهرباء بكاملها، واشتعلت فيها النيران. ثم استهدفت الغارات المنطقة

الجردية شرقي بعلبك وأطراف المدينة. وقد أصيب في هذه الغارات لا أقل من ١٢ مواطناً بجروح.

وبعد دقائق، أغار الطيران الإسرائيلي على محطة تحويل الكهرباء في دير نبوح قرب زغرتا في الشمال، ودمرها تدميراً كاملاً على دفعتين. فانقطع التيار الكهربائي عن منطقة زغرتا ومناطق واسعة في الشمال، باستثناء تلك التي تتغذى من محطة قاديشا.

وقرابة الواحدة إلى ربعاً ليلاً، شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي غارة على محطة الكهرباء في الجمهور على مقربة من العاصمة بيروت، وأتبعها بعد نحو عشر دقائق بغارة ثانية. وقد شبّت النيران في المحطة، فيما انقطع التيار الكهربائي عن مناطق واسعة في بيروت والضواحي، فغرقت في ظلام دامس. ولدى سماعي دوي المتفجرات، نهضت من فراشي، وأجريت اتصالات مع مصادر الأمن ثم مع المسؤولين في مؤسسة كهرباء لبنان مستطلعاً تفاصيل ما وقع. وكان هدير الطائرات المعادية، المحلّقة في الأجواء اللبنانية، يُسمع باستمرار.

في الثالثة إلى ربعاً فجرًا، اتصل بي أحد رجال الإعلام، فأودعته تصريحاً قلت فيه: «هذا قدرنا، أن نتلقّى العدوان من إسرائيل مضاعفاً. إنها تحتل أرضنا، وتضرب أهدافاً مدنية، حتى تمنع الشعب اللبناني من التعبير عن رفضه للاحتلال الغاشم. وما المقاومة إلا تعبير عن رفض لبنان كله لواقع الاحتلال. فإذا كان هدف إسرائيل، من تصعيد عدوانها على لبنان، ضرب اللبنانيين في معيشتهم، سبيلاً إلى دفعهم إلى التسليم بواقع الاحتلال، فقد خاب ظنّها. فاللبنانيون كانوا ولا يزالون وسيبقون صوتاً واحداً ويداً واحدة في الإصرار على تحرير أرضهم، مهما بلغ صلف العدو وجبروته. فنحن نتسلح بقوة حقناً وصدق إيماننا ووحدة إرادتنا، كما نتسلّح بالشرعية الدولية المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة التي تضرب إسرائيل بها عرض الحائط. والعدو يتسلّح بالتكنولوجيا الحربية المدمّرة. وقد برهنت الأيام أن سلاحنا أقوى من سلاح إسرائيل وأبقى. من هنا منعة صمودنا وإرادتنا. ولا شيء يثنينا عن موقفنا، مهما بلغت التضحيات. ونحن في هذه الوقفة، إنما ندود عن كرامة العرب جميعاً ونجسّد إباءهم».

كانت نذر العدوان قد بدأت تبرز خلال اليوم السابق في إسرائيل . فقد بثت شبكة التلفزيون الأولى، وهي رسمية، والثانية وهي خاصة، صوراً لجنود إسرائيليين ملطخين بالدماء، بعضهم مصاب بجروح خطيرة، بعد هجوم المقاومة على موقع بلاط قبل يومين . ولعل الهدف من بث هذا المشهد الاستفزازي استنفار الرأي العام الإسرائيلي ضد لبنان، تمهيداً لشن اعتداء واسع عليه . واعتبرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية أن بث مثل تلك الصور هو «ضربة فأس لتلفزيونية على رأس الرأي العام الإسرائيلي» .

أما باراك، فكان أبلغ في الليلة السابقة كبار المسؤولين العسكريين، في حضور رئيس الأركان الجنرال شاوول موفاز، أن «الوضع لم يعد يحتمل وسنرد بقساوة» . وقال : «بالطبع سنحدد المكان والزمان للرد، علماً بأنه من حقنا التحرك بحرية لضمان أمننا» . وعقد باراك جلسة خاصة لمجلس وزرائه الأمني المصغر، خصص للبحث في الرد على هجمات «حزب الله» .

وعقب الاجتماع الذي دام أكثر من ست ساعات، في حضور عدد من كبار القادة العسكريين، أذّر باراك «حزب الله» بأن يتوقع «انتقاماً مؤلماً» . وذكرت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي أن باراك التقى في وقت لاحق ممثلين عن بلديات بلدات شمال إسرائيل، بقصد تحضير السكان في هذه المنطقة لاحتمال تعرّضهم لقصف بصواريخ الكاتيوشا وقذائف الهاون، إذا ما نفذت إسرائيل عمليات انتقامية مكثّفة في لبنان . وفيما جدد باراك التأكيد أنه ينوي الانسحاب من لبنان بحلول تموز (يوليو) ٢٠٠٠، لفت المعلق التلفزيوني إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي لم يقل هذه المرة أن هذا الانسحاب يجب أن يحصل «في إطار اتفاق» مع سوريا، أو مع لبنان وسوريا، كما درج على القول في السابق .

أما وزير الأمن الداخلي شلومو بن عامي، فدعا إلى رد إسرائيلي عنيف، قائلاً: «لا أريد الانتقام بل الرد بقوة لنفهم سوريا من يسيطر على لبنان؛ وإننا لن نتفاوض معها إن كنا في موقف ضعيف» . وأضاف القول: «أعتقد أن العدو ليس حزب الله وحده، بل والحكومة اللبنانية أيضاً، كما أن السوريين يتحملون المسؤولية» .

وإن جدد باراك تهديده بالقول: «الوضع أصبح لا يطاق ولذا علينا الرد بحزم» ،

صرّحت بالقول: «المقاومة ليست السبب ولم تكن يوماً كذلك. فالمقاومة هي نتيجة للاحتلال؛ ومن الطبيعي أن تستمر ما دام الاحتلال قائماً. ولا تستطيع إسرائيل تغيير هذا الواقع بتصعيد اعتداءاتها على لبنان».

أعلن حاييم رامون، الوزير في رئاسة مجلس الوزراء الإسرائيلية أن إسرائيل لم تعد ملزمة في نشاطها العسكري في لبنان بترتيبات ١٩٩٦، أي بتفاهم نيسان. ولكنه لم يلبث أن تراجع عن موقفه هذا، بعد أن نقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن رئاسة الوزراء أن باراك يرى أن الترتيبات لا تزال سارية المفعول. كما أبلغ وزير الأمن الداخلي محطة تلفزيون أم. بي. سي. التلفزيونية عدم ممانعة إسرائيل في حضور اجتماعات مجموعة المراقبة. ووصف تفاهم نيسان بأنه قائم وساري المفعول ومستمر وفقاً لقواعد اللعبة في الجنوب. وقال إن ما نقل عن حاييم رامون لا يمثل الموقف الإسرائيلي الرسمي.

وأعلنت ناطقة باسم وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي أنه قال، لمسؤولين أجنبى التقاهم أخيراً، إنه إذا لم تبرم إسرائيل اتفاقاً مع سوريا بحلول تموز (يوليو)، فإنها ستسحب من لبنان من جانب واحد.

أعلن لبنان تمسّكه بتفاهم نيسان، داعياً مجموعة المراقبة المنبثقة منه إلى اجتماع عاجل للنظر في التطورات المستجدة والاعتداء الواسع على منشآته المدنية. أما المقاومة التي نفذت عمليتين جديدتين أدتا إلى مقتل جندي إسرائيلي وجرح آخر ومقتل عنصر من المسمى «جيش لبنان الجنوبي»، فأعلنت أنها «تحتفظ لنفسها بحقها الكامل في الرد على الخرق الإسرائيلي الفاضح لتفاهم نيسان في التوقيت المناسب، وبالشكل الذي تختاره». ولقد وقفت المقاومة موقفاً مسؤولاً، إذ لم تسارع إلى الرد على الغارات بإطلاق صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل، فحزمت إسرائيل بذلك من ذريعة لتصعيد اعتداءاتها على الأهداف المدنية في لبنان. وقد ذكر التلفزيون الإسرائيلي أن الحكومة الإسرائيلية أعلنت حالة الطوارئ في شمال البلاد، تحسباً لرد فعل المقاومة على تجديد الغارات على لبنان.

غداة العدوان الإسرائيلي الواسع على لبنان، تلقّيت اتصالات هاتفية من وزير الخارجية السوري فاروق الشرع، ووزير الخارجية الفرنسي أوبير فدرين، ووزير

الخارجية الإيراني كمال خرازي، فأطلعتهم على تطورات الموقف الناجم عن الاعتداء وطلبت إليهم القيام بما ينبغي لمنع إسرائيل من مواصلة اعتداءاتها على لبنان. والتقيت صباح ذلك اليوم السفير الأميركي في بيروت ديفيد ساترفيلد، والقائم بالأعمال الفرنسي فرانسوا سينيمو؛ فطلبت إليهما نقل صورة ما حصل لحكومتيهما، والعمل على ردع إسرائيل عن متابعة اعتداءاتها على لبنان، والسعي لعقد اجتماع عاجل لمجموعة المراقبة المنبثقة من تفاهم نيسان، للنظر في شكوى لبنان ضد إسرائيل إزاء ما ارتكبت من عدوان.

وعقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية للبحث في ظروف العدوان ونتائجه، وتقرير ما يجب من عمل لمواجهة النتائج ومنع إسرائيل من الاستمرار في اعتداءاتها واستنفار الرأي العام العربي والدولي لمصلحة لبنان. في مستهل الجلسة، أدلى رئيس الجمهورية العماد إميل لحود بكلمة قال فيها إن الاعتداءات «لن تؤدي إلى إقامة معادلة ميدانية جديدة لمصلحة إسرائيل، وخصوصاً في ما يتعلّق بحق المقاومة في القيام بعمليات يومية ضد العدو في المنطقة المحتلة حتى زوال الاحتلال». وأبلغ رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء أنه تلقى اتصالاً من العقيد الركن الدكتور بشار الأسد، يشعره فيه باستعداد سوريا المساهمة مع لبنان في إصلاح الأضرار التي سببها القصف الإسرائيلي.

ثم أدليت بكلمة قلت فيها: «إسرائيل تريدنا أن نحمي جنودها على أرض لبنان. فإذا كانت الجريمة التي ارتكبتها إسرائيل ليلة أمس بضرب أهداف مدنية رداً على العمليات التي قامت بها المقاومة في الأيام الأخيرة، فيجب أن يكون معلوماً أن المقاومة لم تحرق تفاهم نيسان، إذ اقتصرت عمليّاتها على الأهداف العسكرية داخل لبنان. أما إسرائيل، فقد خرقت تفاهم نيسان بضربها أهدافاً مدنية في العمق اللبناني. وليكن معلوماً أيضاً أن لبنان لن يحمي الاحتلال الإسرائيلي لأرضه في حال من الأحوال؛ فالمقاومة حق مشروع لأي شعب تقع أرضه تحت الاحتلال».

وخرجت من الجلسة لألتقي الصحافيين مع وزير الإعلام، وأرد على أسئلتهم. فقلت: «ليس من حق إسرائيل أن تنسحب من مجموعة تفاهم نيسان في شكل أحادي، ذلك أن تفاهم نيسان عقد بين خمسة أطراف، بينهم بالطبع الولايات المتحدة وفرنسا، الدولتان

اللتان تتقاسمان رئاسة المجموعة بالتناوب، وبينهم أيضاً سوريا وبالطبع لبنان وإسرائيل. هذا التفاهم بين خمسة أطراف لا يحق لإسرائيل منفردة أن تنقضه. وخروجها من التفاهم هو إدانة لها وللأعمال التي تقوم بها». ورداً على سؤال حول احتمال اللجوء إلى مجلس الأمن، قلت: «نحن نلجأ إلى مجلس الأمن إذا تبين أن لنا مصلحة في ذلك، وإذا كنا نضمن النتيجة التي تصب في مصلحة لبنان. ونحن نقوم بمشاورات في نيويورك على هذا الصعيد، إلا أن النتيجة حتى الآن لم تكن مشجعة في هذا الاتجاه».

وقد وجهت رسالة إلى أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان، عن طريق مندوب لبنان الدائم في المنظمة الدولية، عرضت فيها حصيلة العدوان، وأكدت التزامنا تفاهم نيسان. ودعوته للتدخل من أجل ضمان عدم استمرار إسرائيل في اعتداءاتها، وطلبت إليه توزيع نص الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

تواصلت الاعتداءات الإسرائيلية جواً وبراً، وشن الطيران الحربي، الذي لم يفارق الأجواء اللبنانية بعد يومين من بدء الغارات المدمرة، غارات متلاحقة، رافقها قصف مدفعي على أهداف في النبطية وحاصبيا، وعلى مواقع في القطاع الأوسط؛ فخلفت وراءها كثيراً من الدمار وعدداً من الجرحى. مع ذلك بدت الاعتداءات الإسرائيلية في اليوم الثالث إلى انحسار، برغم تهديدات وزير الخارجية الإسرائيلية ديفيد ليفي «بإشعال أرض لبنان» في حال سقوط صواريخ كاتيوشا على شمال إسرائيل. وما زالت إسرائيل ترفض تحديد موعد لاجتماع مجموعة المراقبة المنبثقة من تفاهم نيسان. وبدأت تُسمع من إسرائيل أصوات تدعو إلى تعديل التفاهم؛ وهذا ما يرفضه لبنان رفضاً قاطعاً. وعندما تقدمت إسرائيل بشكوى جديدة أمام مجموعة المراقبة، فُسِّر ذلك بأن إسرائيل ستعود إلى المجموعة في إطار تفاهم نيسان، ولكن المسألة هي مسألة توقيت.

هدد ديفيد ليفي في بيان رسمي أنه، في حال سقوط صواريخ كاتيوشا على شمال إسرائيل «فإن أرض لبنان ستشتعل»؛ وأضاف: «إذا سقطت الصواريخ، فإن النيران ستدمر مصالح حيوية في لبنان، وسيطلب الأمر سنوات لإصلاحها». وشدد على أن «لبنان يتمتع بحكومة وجيش، وعليهما أن يمنعا هجمات حزب الله ضد إسرائيل».

انبريتُ إلى الرد على هذه التهديدات، بالقول: «إن ما سمعناه من وزير الخارجية الإسرائيلي من تهديد ووعيد ليس جديداً. فهو جزء من الإرهاب الإسرائيلي الذي يتعرّض له لبنان، بدءاً بالاحتلال، وانتهاءً بالقصف والقتل. وهو، في تهديداته هذه، إنما يذكّرنا بذهنية الإبادة التي تميّزت بها النازية في زمن هتلر. مرة جديدة نقول إن الحل بكل بساطة يكمن في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. تلك هي البداية، أما المقاومة، فهي نتيجة الاحتلال والقصف الإسرائيلي وليس العكس. فالكرة إذاً هي في الملعب الإسرائيلي؛ والحل يبدأ بالعودة إلى التزام تفاهم نيسان، وصولاً إلى تنفيذ القرار ٤٢٥».

أما الموقف الأميركي، فلم يكن منصفاً أو عادلاً، على جاري العادة. فقد صرّح الرئيس الأميركي بيل كلنتون بأن «من الواضح أن الغارات (الإسرائيلية) تأتي رداً على مقتل جنديين إسرائيليين في حادثين منفصلين». وكانت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت قد صرّحت بأن الأحداث بدأت، عندما أطلق حزب الله عملياته في الأسبوعين الأخيرين. وأضافت أن «الذي قام به الإسرائيليون هو توجيه رسالة قوية بأنهم لا يريدون التصعيد». ودعت إلى عقد اجتماع لمجموعة المراقبة. وهكذا فإن تصريحات الرئيس الأميركي ووزيرة خارجيته كان من شأنها تبرير الاعتداءات على لبنان.

استدعت في ١٠/٢/٢٠٠٠ السفراء العرب، لأطلعهم على مجريات الأحداث، والطلب إلى دولهم العمل على لجم إسرائيل عن متابعة اعتداءاتها، وإلى تقديم المساعدات إلى لبنان لإعادة بناء ما دمّرت الغارات. فالتقيت، على التوالي، سفراء مصر والمملكة السعودية وقطر والكويت والجزائر وتونس والإمارات والسودان وليبيا واليمن. في هذه الأثناء، كنت على اتصال مستمر مع أمين عام جامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد الذي لقيت منه كل تعاطف وتجاوب.

ومما يذكر أن حفيد لبنان، الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز، تبرّع بمبلغ خمسة ملايين دولار لصندوق إعادة بناء ما دمّرت الغارات. وقد توالى التبرعات من أهل الخير من مواطنين لبنانيين مقيمين ومغتربين.

ترأست في ١٠/٢/٢٠٠٠ جلسة مجلس الوزراء؛ وأدليت في مستهلّها بكلمة قلت

فيها إن «العدوان الأخير استهدف الإنسان في لبنان في حياته ومعيشته. إلا أن المواطن اللبناني الذي صمد صموداً رائعاً بإباء وكرامة خلال سنوات الحوادث المؤلمة، قادر على التغلب على الصعوبات المستجدة المتكررة». وأعرب مجلس الوزراء بلسان وزير الإعلام، بعد الجلسة، عن أسف الحكومة للموقف الأميركي الذي يبرر الاعتداءات الإسرائيلية، ويلقي باللوم على المقاومة، وهذا موقف مغاير للحقيقة والواقع، ومن شأنه التأثير على موقع الولايات المتحدة بصفتها شريكاً في عملية السلام يجب أن يبقى بعيداً عن المواقف المرتهنة.

أعلن الجيش الإسرائيلي في ١٠/٢/٢٠٠٠ أن جندياً منه قتل في قلعة الشقيف وجرح آخر، بفعل صاروخ أطلق من بلدة كفر تبنيث. وقال الناطق العسكري الإسرائيلي «إن إسرائيل تعتبر استمرار فتح من سمّاهم إرهابيين النار من القرى أمراً خطيراً جداً يتناقض مع ترتيبات عناقيد الغضب (أي تفاهم نيسان)».

وكان عقد الوفود المشاركة في مجموعة المراقبة قد اكتمل في مقر القوة الدولية في الناقورة، استعداداً لعقد اجتماع للمجموعة. ووصل الوفد الإسرائيلي، لكنه لم يدخل غرفة الاجتماع، حيث كانت سائر الوفود تنتظر. ثم ما لبث الوفد الإسرائيلي أن غادر المكان بطلب من حكومته، احتجاجاً على إصابة الجنديين الإسرائيليين. وقد اعتبرت أن لا مبرر لانسحاب إسرائيل من الاجتماع، باعتبار أن مجموعة المراقبة هي المكان الطبيعي إذا كان لدى إسرائيل ما تعترض عليه أو تشكو منه، أملاً أن لا يكون انسحابها مقدمة لأمر ما تبيته إسرائيل.

وفي مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي، جدد باراك تهديداته، فقال: «سنرد بضربات موجعة جداً في الأراضي اللبنانية، عندما نقرر ذلك، وبالطريقة التي نختارها». وكرر تعهده بسحب القوات الإسرائيلية من لبنان قبل حلول شهر تموز (يوليو)، مضيفاً، كما يفعل عادة، أن هذا الانسحاب يجب أن يتم في إطار اتفاق مع سوريا... «ولا أقول ما سوف يحدث في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق بحلول تموز (يوليو)».

واصلت تحركي الدبلوماسي، فدعوت جميع سفراء الدول المشاركة في مجلس الأمن

إلى عقد لقاء مشترك معهم، في ما بدأ أنه نسخة عن مجلس الأمن؛ فحضر السفيران الأميركي والبريطاني والقائمون بالأعمال الفرنسي والصيني والروسي، وهؤلاء يمثلون الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وكذلك السفيران الكندي والأرجنتيني والقائم بالأعمال الهولندي. وقد شارك في الاجتماع إلى جانبي أمين عام الخارجية زهير حمدان ومستشاري الدبلوماسية يحيى المحمصاني. ولدى انتهاء الاجتماع، تحدث باسم المشاركين فيه سفير الولايات المتحدة الأميركية.

بعد ذلك استقبلت سفراء الاتحاد الأوروبي ودول أميركا اللاتينية. وقد ضم الاجتماع السفير البابوي والسفراء الكوبي والمكسيكي والإسباني والسويسري والبولوني والتركي والأرمني والبرازيلي والنروجي والبلغاري والغابوني واليوناني والنمسوي والأسوجي والدنمركي، وممثل الاتحاد الأوروبي، والقائمين بالأعمال اليوغوسلافي والمجري والألماني والروماني والكولومبي.

لدى مغادرتي السرايا الحكومية، قلت رداً على سؤال: «الأصدقاء، الذين تشاورنا معهم في احتمال لجوء لبنان إلى مجلس الأمن، نصحونا بعدم التوجه إلى المجلس، خشية أن نفاجاً بقرار يساوي بين الضحية التي هي لبنان والمعتدي الذي هو إسرائيل. (وموقف الولايات المتحدة الأميركية معروف). هذا فضلاً عن احتمال تشعب المناقشات بما قد يؤدي إلى إصدار قرار قد لا يكون في مصلحة لبنان، وقد يكون من شأنه إضعاف القرار.» ٤٢٥.

ووجهت رسالة إلى رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان، شكرته فيها على الموقف الفرنسي من الاعتداء الإسرائيلي الأخير على محطات تحويل الكهرباء. وأثنت على الجهود التي تبذلها الحكومة الفرنسية لتخفيف التوتر والحؤول دون تجدد الاعتداءات على لبنان. وأكدت في الرسالة التزام لبنان الثابت لتفاهم نيسان، كما وضع عام ١٩٩٦ بمشاركة فرنسية فاعلة. وتمنيت على رئيس وزراء فرنسا تنشيط المساعي لحمل إسرائيل على العودة إلى المشاركة في اجتماعات مجموعة تفاهم نيسان.

واتجه تفكيرنا نحو دعوة مجلس وزراء الخارجية العرب إلى اجتماع يعقد في بيروت،

ويخصص للبحث في الوضع المترتب على استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض اللبنانية، ومواصلة إسرائيل اعتداءاتها على لبنان. وكان أمين عام جامعة الدول العربية قد لوح في أحد اتصالاتي الهاتفيه معه، إلى هذا الاحتمال؛ وأبدى استعداداه للمساعدة في تحقيق هذه الخطوة.

أدليت في ١٧/٢/٢٠٠٠ بتصريح قلت فيه: «كنا نتوقع نتائج المساعي التي تبذلها الولايات المتحدة وفرنسا من أجل إعادة تحريك مجموعة تفاهم نيسان؛ فإذا بنا نفاجاً بتصعيد خطير في الموقف الإسرائيلي، بإعلان التفويض إلى لجنة مصغرة اتخاذ القرارات لضرب البنى التحتية اللبنانية. إن دل هذا التطور على شيء، فعلى غطرسة القوة الإسرائيلية التي لا تعرف حدوداً، كما على تصميم إسرائيل على هتك تفاهم نيسان، بل تجاهله. إننا نطالب الدولتين الراعيتين لتفاهم نيسان بموقف صارم من هذا التصعيد الجديد، وخصوصاً أن إسرائيل تستخدم الأسلحة الأميركية في اعتداءاتها على الأهداف المدنية في لبنان. وأدهى ما في الأمر أن إسرائيل تبغي من تهديداتها واعتداءاتها حماية الاحتلال الإسرائيلي للأرض اللبنانية».

وقد أجريت في هذا الشأن اتصالات هاتفية بعدد من المسؤولين العرب، أبرزهم ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع، والمصري عمرو موسى، والكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح، والأردني عبد الإله الخطيب، والأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد.

ومساءً تلقيت اتصالاً من الدكتور عمرو موسى، أطلعني خلاله على الاتصالات التي أجراها من جانبه في شأن لبنان. واستقبلت السفير الأميركي الذي سلمني رسالة من وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت، رداً على رسالة كنت وجهتها إليها قبل أيام. وقد أعربت في رسالتها عن أسفها للهجمات التي استهدفت منشآت مدنية؛ وأبدت قلقها العميق إزاء التصعيد الذي حصل؛ وأكدت استمرار تأييد الولايات المتحدة لتفاهم نيسان؛ وشددت على ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة.

وقد رد الرئيس لحدود على التصعيد الإسرائيلي بعنف ظاهر، إذ قال: «إذا أسقطت إسرائيل حصانة مواطنينا ومنشآتنا المدنية، فإنها تكون قد أسقطت أيضاً حصانة مواطنيها ومنشآتها ومسالحتها. ونحن نعتقد أن ضرباتنا ستكون أكثر إيلاماً في هذه الحالة، في ضوء تشعب المصالح الإسرائيلية المعروفة».

ووجهت بدوري رسالة جديدة إلى أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان لفتته فيها إلى خطورة التصعيد الإسرائيلي.

مجلس وزراء الخارجية العرب

في ما اعتبر تنويجاً للتضامن العربي مع لبنان، إثر الغارات الإسرائيلية المدمرة التي تعرّضت لها بناه التحتية، وبخاصة المنشآت الكهربائية، في أوائل شباط (فبراير) ٢٠٠٠، وسط تصاعد نبرة التهديدات الإسرائيلية للبنان، أعلنت جامعة الدول العربية في ٢٣/٢/٢٠٠٠ رسماً نقل اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب المزمع عقده في ١١ و١٢ آذار (مارس) ٢٠٠٠، إلى بيروت. وقد قررت الجامعة هذه الخطوة الاستثنائية تعبيراً عن دعمها للبنان. وقد جاء هذا الإعلان بعد مشاورات مكثفة أجرتها الأمانة العامة للجامعة مع وزراء خارجية الدول العربية، وخصوصاً مع الوزير العُماني يوسف بن علوي، باعتبار أن سلطنة عُمان تتولى رئاسة الاجتماع، طبقاً للقواعد المعمول بها في الجامعة.

وأعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد، في تصريح للصحافيين في القاهرة، أنه تلقى اتصالاً هاتفياً صباح ذلك اليوم، من رئيس الوزراء سليم الحص، يؤكد عقد دورة مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في بيروت، وليس في القاهرة. وأوضح عبد المجيد أن «موضوع لبنان والعدوان الإسرائيلي عليه، سيكون أحد المواضيع المدرجة على جدول أعمال الدورة العادية لمجلس الجامعة، واتخاذ موقف عربي داعم سياسياً ومادياً للبنان».

وكان احتمال نقل الاجتماع إلى بيروت موضع تشاور بيني وبين الأمين العام لجامعة

الدول العربية، في اتصالات هاتفية متتالية. وكان الأمين العام دوماً محبباً للفكرة، ومشجعاً عليها. وكان هذا الاحتمال أيضاً موضع تشاور مع كل المسؤولين العرب والسفراء العرب في بيروت، في معرض اتصالنا بهم بعد العدوان الإسرائيلي الغاشم.

وقد وصف دبلوماسي مصري «نقل اجتماع وزراء الخارجية العرب إلى بيروت بأنه رمزي، معتبراً أنه رسالة إلى إسرائيل، تؤكد أن كل العرب متضامنون مع لبنان، وأن هذا البلد لن يجد نفسه وحيداً بعد الآن، في حال حصول ضربات إسرائيلية جديدة ضده».

وفي إطار التحضيرات للاجتماع، استقبلت مساءً، على هامش جلسة مجلس الوزراء، القائم بأعمال سفارة سلطنة عُمان محمد الجزمي، موفداً من وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي؛ وبحثت معه في بعض النواحي الإجرائية المتعلقة بالاجتماع.

أما مجلس الوزراء الذي ترأست جلسته في ٢٣/٢/٢٠٠٠، فقد افتتحته بكلمة قلت فيها: «إن الحملة الدبلوماسية المكثفة التي نفذها لبنان في اتجاه العرب، والتي ترافقت مع حملة إعلامية واسعة، كان من شأنها المساعدة في إعادة قضية لبنان مجدداً إلى مركز العناية في الضمير العربي النابض. فبعد سلسلة النكسات التي ألمت بالأمة العربية عبر العقود الماضية، وللمرة الأولى منذ أعوام طويلة، عاد الرأي العام العربي إلى التحرك في شأن قومي، استنكاراً للعدوان الإسرائيلي على لبنان. فقامت التظاهرات وحملات الدعم بين الناس، وخصوصاً الشباب، في طول الوطن العربي وعرضه. وكان أن عبأت وسائل الإعلام العربية طاقاتها في خدمة قضية لبنان على الصعيد العالمي. وكانت زيارة الرئيس حسني مبارك تعبيراً عن تضامن الشقيقة الكبرى مصر مع لبنان. ثم كانت زيارة نائب رئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح تعبيراً عن دعم الكويت للبنان في محنته. وكان التنسيق وثيقاً بين لبنان وسوريا في كل الأوقات. هذا كله، إن دلّ على شيء، فعلى الوشائج القومية الحية التي مازالت تربط بين العرب، وأن لبنان ما زال يستمد القوة من العمق العربي، وأن بإمكان العرب، إذا تضافرت قواهم، التأثير في مراكز القرار في العالم. وإذا كنا خرجنا من هذه التجربة أكثر إيماناً بجدوى التضامن العربي، فنرجو أن تنصبّ الجهود على تعزيز دور جامعة الدول العربية منبراً لتجميع الطاقات وتوحيد

المواقف العربية، في جبهه التحديات التي تواجه الأمة وكل شعب من شعوبها. ويهمنا، في هذه المناسبة، أن ننوه بالدور البارز، الذي قام به الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد، في نصره لبنان في الأيام العصيبة التي مرت عليه..

في غضون ذلك، جدّد وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفي تهديداته بإحراق لبنان. وقال بنبرة حادة، في خطاب ألقاه في الكنيست و بثته الإذاعة الإسرائيلية: «إذا احترقت كريات شمونة، فإن لبنان كله سيحترق، الدم مقابل الدم، وطفل مقابل كل طفل».

وفي زيارة رسمية قام بها رئيس وزراء فرنسا ليونيل جوسبان لإسرائيل، عقد مؤتمراً صحافياً هاجم فيه حزب الله في شدة متناهية، واصفاً إياه بالمنظمة الإرهابية، ومباهياً بأنه لم يستخدم يوماً عبارة المقاومة اللبنانية في الحديث عن حزب الله.

وفي ردّ مباشر على موقف ليفي وغير مباشر على موقف جوسبان، أدليت بتصريح قلت فيه: «هل لبنان هو الذي يحتل أجزاء من إسرائيل، أم أن إسرائيل هي التي تحتل أرضاً لبنانية وتقهر مواطنين لبنانيين وتنكّل بهم؟ هل لبنان هو الذي ارتكب مجازر قانا والمنصوري والنبطية وغيرها وقتل مئات الأطفال والنساء والشيوخ الأبرياء...؟ هل لبنان هو الذي يتنكر للمواقف الدولية ولقرارات مجلس الأمن وخصوصاً القرار ٤٢٥...؟ في الدنيا عاران، عار قتل النساء وعار قتل الأطفال، وعنصرية ليفي ملطخة بهذين العارين، وهي مصرة على التباهي بذلك. فمبروك له هذا الشرف...؟

في ٢٥/٢/٢٠٠٠، استدعت السفير الفرنسي في لبنان فيليب لو كورتيه، وأبلغته استياء الحكومة اللبنانية من تصريحات جوسبان، طالباً توضيحاً رسمياً لها. وعلى الأثر، أدليت بتصريح قلت فيه: «يصعب علينا أن نصدّق الكلام الخطير المنسوب إلى رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان، وأن نتفهم المنطق الذي يستند إليه عندما يقول إن حركة المقاومة في لبنان هي حركة إرهابية، وأن احتلال إسرائيل جزءاً عزيزاً من أرضنا هو لحماية حدودها. ونتساءل: هل كان احتلال ألمانيا النازية الأرض الفرنسية حزاماً أمنياً لحماية حدودها؟ وهل كانت حركة المقاومة الفرنسية الباسلة التي تعتز بها فرنسا حركة إرهابية تجب إدانتها؟... إن المواثيق والقوانين الدولية كرّست حق الشعوب في مقاومة

الاحتلال، فكيف يمكن أن يندرج مثل هذا العمل البطولي في خانة الإرهاب؟ وإن كان المقصود الحفاظ على حياة الجنود الإسرائيليين، فما عليهم إلا الخروج من لبنان. إن الإرهاب يتمثل باحتلال إسرائيل أرضنا وبقصفها اليومي القرى الآهلة بالسكان المدنيين، وتدمير البنى التحتية، واحتجاز عدد كبير من المعتقلين والرهائن، وبالتهديدات المستمرة التي يطلقها مسؤولوها بحرق تراب لبنان...».

في ٢٦/٢/٢٠٠٠، تعرض جوسبان، خلال جولته في الضفة الغربية من فلسطين، لغضب الطلاب في جامعة (ببر زيت) الذين رشقوه بالحجارة.

قبل أسبوع واحد من انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيروت، وتحديدًا في ٥/٣/٢٠٠٠، أقرّ مجلس الوزراء الإسرائيلي في جلسته الأسبوعية خطة رئيس الوزراء إيهودا باراك لسحب الجيش الإسرائيلي من الشريط الحدودي في جنوب لبنان بحلول تموز (يوليو) ٢٠٠٠، حتى في غياب اتفاق مع بيروت ودمشق. وفُسّر هذا القرار في توقيته بأنه محاولة لاستباق قرارات المؤتمر العتيد وإجهاضها.

وعشيّة المؤتمر، وتحديدًا في ٩/٣/٢٠٠٠، عقدت قمة ثلاثية في شرم الشيخ ضمّت الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس وزراء إسرائيل إيهودا باراك ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات. وصدر على الأثر بيان مقتضب عن الرئيس مبارك جاء فيه «أن مشاكل كثيرة حلت، وسيعلن بعض الأشياء قريباً. وأضاف أنه متفائل بالمرحلة المقبلة... وأن عملية السلام ستستمر إلى أن تصل إلى مداها». وأعرب عن أمله في أن تعاود المفاوضات على المسار اللبناني والسوري في القريب العاجل. ولقد فُسّر التجاوب الإسرائيلي المصطنع بأنه محاولة لقطع الطريق على موقف صارم يصدر عن مؤتمر وزراء الخارجية العرب. وقد أظهرت التطورات أن التجاوب الإسرائيلي في شرم الشيخ ما كان إلا خدعة إسرائيلية، لم تسفر عملياً عن أي تقدّم في المحادثات على المسار الفلسطيني.

وقد تحولت دوائر رئاسة الوزراء والسرايا الحكومية، عشية توافد الدبلوماسيين العرب إلى بيروت، خلية نحل تضجّ بنشاط متواصل لاستكمال التحضيرات الإدارية

والإجرائية لاستقبال الحدث الكبير. وقد جندت في خدمة المؤتمر كل الإمكانيات والطاقات المتاحة في وزارة الخارجية. وكان أمين عام الخارجية ظافر الحسن، والسفير ناجي أبي عاصي، ومستشاري الدبلوماسية السفير يحيى المحمصاني، خير عون لي في مواجهة متطلبات هذا الحدث التاريخي، وقد تولوا، بمؤازرة أجهزة وزارة الخارجية، وضع مشروع ورقة عمل تحدد الموقف المطلوب من وجهة النظر اللبنانية، ويمكن أن تشكل نواة البيان الختامي للمؤتمر، فيما لو تمت الموافقة عليها. وقد اكبتُ شخصياً عن كثب مراحل وضع هذه الورقة.

وقد تولّى وضع الترتيبات الأمنية المتعلقة بالمؤتمر قائد سرية رئاسة الحكومة الراحل فارس فارس. وقد شرع في تطبيق هذه الترتيبات اعتباراً من منتصف الليلة السابقة لانعقاد المؤتمر. واستنفر المدير العام للمراسم السفير رامز دمشقية موظفي المديرية منذ صباح اليوم السابق.

وقد رحبت الصحافة اللبنانية بهذا الحدث؛ وجاء في بعضها أن بيروت تشهد أوسع تظاهرة دبلوماسية عربية، قلماً عرفت نظيرها سابقاً، مع تقاطر الوفود المشاركة في المؤتمر الذي يتوقع أن يحضره ٢١ وزيراً للخارجية، وولي العهد القطري، وأعضاء الوفود المشاركة.

في ٩/٣/٢٠٠٠، إستبقت المؤتمر بتصريح قلت فيه: «هذا الحدث الكبير سيكون له صدى مُدوّ في العالم أجمع، وسيكون بمثابة رسالة موجّهة إلى العدو الإسرائيلي من جهة، وإلى المجتمع الدولي عموماً ولاسيما دول القرار فيه، من جهة أخرى، مؤداها أن لبنان لن يكون وحده في أي عدوانٍ جديد قد يتعرّض له من القوّة النازية الإسرائيلية، بل إنّ الأمة العربية بأسرها ستكون بجانبه، لا بل إنّ أيّ عدوانٍ على لبنان سيكون بمثابة العدوان على الأمة العربية كلها من المحيط إلى الخليج. وسيكون في مضمون الرسالة كذلك ما ينم عن أنّ الأمة العربية هي صوتٌ واحد في احتضان قضية تحرير أرض لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، وفي دعم نهج الجهاد والمقاومة الشريفة في محاربة الاحتلال الإسرائيلي للأرض اللبنانية، وفي طلب السلام العادل والشامل في إطار وحدة المسارين اللبنانيين

والسوري، بما يحفظ للبنان وسوريا ومن ورائهما العرب حقهم وكرامتهم وعزّتهم. إن تحرير الأرض من الاحتلال الغاشم سيكون شهادة حق لروح التضحية والفداء التي يتحلى بها الإنسان العربي المقاوم في مواجهة قوة عسكرية عاتية تملك آخر ما توصلت إليه تكنولوجيا الحرب المتطورة في العالم».

سلّمت نسخة من الورقة اللبنانية إلى أمين عام جامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد، فنشط لتوّه في مشاورات مكثفة مع عدد من الوزراء العرب، بغية التوصل إلى توافق على اعتماد مشروع القرار اللبناني في البيان الختامي الذي سيصدر عن المؤتمرين.

وفي إطار التحضير للمؤتمر، التقيت أمين عام الجامعة غير مرة. واستقبلت في ١٠/٣/٢٠٠٠، في مكتبي في السرايا الحكومية، وزير خارجية سوريا فاروق الشرع، والوزير العراقي محمد سعيد الصحاف، والوزير العُماني يوسف بن علوي، والوزير اليمني عبد القادر باجمال. ثم عقدت، في اليوم التالي، لقاءات مع سائر الوزراء العرب، ومنهم الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة السعودية، وعمرو موسى وزير خارجية مصر، وولي عهد قطر. وقد جرى البحث، في كل هذه اللقاءات، في مضمون مشروع القرار الذي تضمنته الورقة اللبنانية؛ فأخذنا ببعض الملاحظات التي أبديت حول بنود معينة في مشروع القرار، ضمن الحدود التي رأينا أنها لا تتنازل من فعالية القرار.

عقد المؤتمر اجتماعاته في السرايا الحكومية. وافتتح بكلمات ألقاها الوزراء العرب أعربوا فيها عن استنكارهم للاعتداءات التي تعرض لها لبنان، ودعمهم للبنان في مقاومة الاحتلال، والتزامهم مسيرة السلام العادل والشامل. وقد أقيمت كلمة لبنان التي عرضت فيها تطورات الوضع المترتب على العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان، وثوابت الموقف اللبناني من مسيرة التسوية، مؤكداً حق لبنان في مقاومة الاحتلال إلى أن يجلو المحتل عن آخر شبر من أرضه، داعياً الأشقاء العرب إلى دعم لبنان بكل الوسائل المتاحة في مواجهة تحديات المرحلة.

وعندما طرح مشروع القرار الذي اقترحه لبنان على المناقشة، لم يكن هناك أي

اعتراضات تذكر على مندرجاته، باستثناء نص المادتين الثامنة والثانية عشرة من المشروع. فقد اعترض على النص المقترح لهاتين المادتين الوزير الأردني، وأيده في ذلك الوزير التونسي.

دان القرار إسرائيلي لاحتلالها المستمر لأراض لبنانية. ودان الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة التي استهدفت المدنيين والبنى التحتية. واستنكر التصريحات التي أدلى بها بعض مسؤولي دول صديقة ساووا فيها بين المعتدي والمعتدى عليه. واعتبر أن هذه الاعتداءات شكّلت انتهاكاً لتفاهم نيسان وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأعرب عن دعم لبنان في مطالبته بتنفيذ القرار ٤٢٥ من دون قيد أو شرط. وأكد دعمه المطلق للبنان في مقاومة الاحتلال، وتأييد حقه في الدفاع المشروع ضد المحتل، مسجلاً أن المقاومة هي نتيجة للاحتلال وليست سبباً له. وأعلن الوقوف إلى جانب لبنان وتوفير الدعم اللازم لتعزيز صموده وإعادة إعمارته، من خلال الوفاء بالالتزامات العربية المقررة في القمم العربية، ولا سيما قمة تونس في عام ١٩٧٩ وقمة بغداد في عام ١٩٩٠. وشدد على تمسك الدول العربية بعملية التسوية السلمية وفق مبادئ مدريد، متبنياً مبدأ تلازم المسارين اللبناني والسوري، ومؤكداً ضرورة الانسحاب من كل الأراضي المحتلة. وأكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم ورفض توطينهم خارج فلسطين. ودان عمليات الاعتقال التعسفي والتعذيب والإبعاد، التي تقوم بها إسرائيل. وأيد مسعى لبنان في طلب تشكيل محكمة جنائية دولية خاصة من أجل محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذي ارتكبوا المجازر. واعتبر القرار دورة المجلس مفتوحة؛ وفوض رئيس الدورة دعوة المجلس للانعقاد في حال تكرار العدوان الإسرائيلي على لبنان. وكلّف الأمين العام للجامعة متابعة تنفيذ القرار، بالتنسيق مع رئيس الدورة والحكومة اللبنانية.

أما المادة الثامنة، فقد نصّت على «دعوة الدول العربية التي تقيم علاقات مع إسرائيل، في إطار عملية السلام، إلى إعادة النظر في هذه العلاقات بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان».

وأما المادة الثانية عشرة، فقد نصت على «دعوة الدول العربية التي تشارك في المحادثات المتعددة الأطراف إلى إعادة النظر في مشاركتها هذه، إلى أن يتحقق تقدم جوهري وملمس على جميع المسارات».

فقد طلب الوزير الأردني، ومعه الوزير التونسي، تعديل هذين النصين بما بدا لنا أنه يخفف من وقعهما، وقد يضيع معناهما. فرفضنا ملتصين الموافقة على النصين كما وردا. ودار نقاش طويل مع الوزيرين الأردني والتونسي داخل جلسة المؤتمر؛ فبقينا متمسكين بموقفنا؛ فالتفت إليّ أحد الوزراء العرب وقال: دعنا ننظر في تعديل النصين حتى لا يكون ثمة تحفظ على القرار من شأنه إضعاف قيمته ومدلوله. فقلت إننا نفضل قراراً قوياً مع وجود تحفظ عليه، على قرار ضعيف من دون أي تحفظ عليه. هنا تدخل وزير خارجية مصر عمرو موسى، وناشد الوزيرين الأردني والتونسي أن يسحبا اعتراضهما ويوافقا على النصين كما وردا، تعبيراً عن التضامن العربي الكامل مع لبنان. فوافق الوزيران المعترضان. فتوجهت إليهما بالشكر والتقدير.

هكذا انتهت مناقشات المؤتمر المتعلقة بالموضوع اللبناني في اليوم الأول من انعقاده. وكان مقدراً أن تمتد المناقشة إلى اليوم التالي. فطلب من أمين عام الجامعة عصمت عبد المجيد تلاوة القرار المتعلق بلبنان أمام وسائل الإعلام في ختام اليوم الأول تأكيداً على الإجماع العربي في دعم لبنان.

كان المؤتمر بحق تاريخياً، شكلاً ومضموناً.

كان تاريخياً بانعقاده في بيروت، وبمشاركة جميع وزراء الخارجية العرب فيه من دون استثناء، إضافة إلى ولي عهد قطر، وبالإجماع الذي حظي به القرار الذي صدر عنه من دون أي تحفظ.

وكان تاريخياً بقوة التعبير في قراره عن دعم لبنان في مواجهة العدوان، وفي مقاومة الاحتلال، بما لا يترك مجالاً للبس أو إبهام. فقد كرس القرار بصراحة ووضوح كليين شرعية المقاومة ومشروعيتها، بإجماع عربي نادر وحاسم.

أظهر المؤتمر أن لبنان ليس وحيداً، ولا يمكن استفراده. فالأمة العربية بأسرها تقف إلى جانبه.

لقد وحد لبنان كلمة العرب في شأن قومي؛ وهذا ليس بالأمر الهين في ظل الظروف العربية السائدة.

وقد شهد لأهمية القرار العربي الغضب الذي برز في ردود الفعل الإسرائيلية، والذي ترجمه قول رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهودا باراك، في جلسة مجلس الوزراء، إن القرارات التي اتخذها الوزراء العرب لا تساهم في الأجواء المطلوبة لإحراز تقدّم في عملية السلام. ولسنا في حاجة إلى أي موافقة (على الانسحاب من لبنان) من جيراننا. ووصف وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي القرار العربي بأنه متطرف.

إن الإنتصار الدبلوماسي المبين، الذي حققه لبنان من خلال المؤتمر، كان علامة مشرقة في ظل الظروف العصيبة التي كان يعيشها في تلك اللحظات، بعد العدوان الغاشم عليه، ووسط التهديدات الإسرائيلية المتلاحقة.

الهجوم الجوي الثالث

قبل ساعات من وصول موفد الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن إلى بيروت ليل ٣/٥/٢٠٠٠، أقدمت إسرائيل على اعتداء جديد على المدنيين اللبنانيين العزل، من دون أي مبرر أو حتى ذريعة، خارقةً بذلك تكراراً تفاهم نيسان؛ وهي التي عطّلته عملياً منذ بضعة أشهر، عبر مقاطعتها مجموعة المراقبة المنبثقة منه. فكان أن انقضت الطائرات الحربية الإسرائيلية فجأةً على بلدة حبّوش، وقصفت سيارة المسؤول التنظيمي، في حركة أمل، عباس محمد حلال المتوقّفة أمام منزله بصاروخ أدّى انفجاره إلى وقوع ١٢ جريحاً، وإصابة ستّة منازل بأضرار. وقد نسب إلى مصدر إسرائيلي قوله إن الغارة كانت نتيجة خطأ.

وأفاد مصدر عسكري إسرائيلي في القدس، ليلاً، أن قذائف هاون سقطت مساءً على موقع عسكري داخل إسرائيل قرب الحدود مع لبنان، من دون أن تؤدي إلى إصابات.

وأعلن حزب الله مسؤوليته عن إطلاق عشر قذائف أصابت موقعاً إسرائيلياً في الشريط الحدودي المحتلّ.

ولقد هدّد رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك بالانتقام، للهجوم الصاروخي الذي شنّه حزب الله على كريات شمونة في شمال إسرائيل، حيث أعلن الجيش الإسرائيلي أنّ جندياً لقّي حتفه في الهجوم، وجرح آخر. وقال باراك: «ليس من بلد على وجه الأرض يمكن أن يقبل إطلاق دفعات من صواريخ الكاتيوشا على مراكزه المدنية. لن تسمح إسرائيل بحدوث ذلك، وسيتعيّن عليها الردّ، ونحن نعرف كيف نردّ». وذكر بأنّ الانتقام الإسرائيلي كان شديداً في الماضي «حينما تجرّأ الطرف الآخر على إطلاق صواريخ كاتيوشا على المدنيين».

ابتداءً من الساعة الثانية وعشرين دقيقة فجر ٥/٥/٢٠٠٠، شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي غارات على لبنان، من العاصمة وضواحيها وحتى بعلبك والشمال. وكانت محطة بصاليم للكهرباء أول الأهداف، فاندلعت النيران فيها، وانقطع التيار الكهربائي فوراً عن العاصمة وعدد من المناطق المجاورة. وكذلك أغارت الطائرات الإسرائيلية على محطة توليد الكهرباء في منطقة البداوي على مقربة من طرابلس. وقصفت محطة محروقات على مدخل بريताल في البقاع، حيث وقع عدد من الإصابات بين المدنيين. وقصف أيضاً مستودع ذخيرة للمقاومة في منطقة جرود بعلبك.

في ذلك اليوم، وعملاً بما سبق أن اتّفقت مع الرئيس عليه بأن تكون اجتماعاتنا مع الموفد الدولي مُشتركة حرصاً على وحدة الموقف، عقد اجتماع في القصر الجمهوري مع موفد الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن، شاركت فيه إلى جانب الرئيس إميل لحود؛ فتناولنا موضوع العدوان الإسرائيلي الجديد على المنشآت الكهربائية؛ وطلبنا إلى لارسن إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة، استنكارنا الشديد، ودعوته إلى العمل على وقف الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان.

دعوت، في ٦/٥/٢٠٠٠، السفراء العرب المعتمدين في لبنان إلى لقاء مُشترك، وضعتهم خلاله في صورة الاعتداءات الإسرائيلية الجديدة التي استهدفت مُجدداً محطات

تحويل الكهرباء؛ ولفَتْهُمْ إلى الأضرار الجسيمة التي تسببت بها؛ وطلبت منهم نقل هذه الصورة إلى حكوماتهم، من أجل القيام بحملة اتصالات دبلوماسية تردع إسرائيل، وتحول دون تجديد اعتداءاتها على لبنان ومنشآته المدنية. وذكَّرتهم بالقرار التاريخي الذي صدر عن مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في آذار (مارس) ٢٠٠٠، وضرورة العمل بموجبه.

وكنت قد استدعيت في ٥/٥/٢٠٠٠، سفراء الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن المعتمدين في لبنان؛ فأعربت عن استنكار لبنان الشديد لهذا العدوان الجديد، طالباً تدخل دولهم لمنع إسرائيل من مواصلة اعتداءاتها. وقد مثل إلى السرايا الحكومية، على التوالي، سفراء الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وروسيا والصين والقائم بالأعمال البريطاني.

وكتبت وزارة الخارجية، في هذا الشأن، إلى سفراء لبنان في دول القرار وإلى مندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة.

وأتصلت بالأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد، طالباً منه إجراء الاتصالات اللازمة لوقف الاعتداءات الإسرائيلية.

وفيما واصل الإسرائيليون التهديد بمزيدٍ من العمليات ضدَّ لبنان، وفيما كان الرئيس الإسرائيلي عازار وايزمن يُعرب عن غبطته بالهجوم الجوي على لبنان، قائلاً: «سنغرق عالمهم في الظلام»، بدأت بوادر الانفراج تظهر في ٦/٥/٢٠٠٠، إذ دعت الحكومة الإسرائيلية مواطنيها في الشمال إلى الخروج من الملاجئ، والعودة إلى منازلهم.

كان هذا هو الاعتداء الكبير الثالث على البنى التحتية في لبنان، خلال أحد عشر شهراً من عهد حكومتنا. وكان للتدمير الذي أوقعته هذه الاعتداءات وقع سلبي جداً على حياة الناس الذين باتوا يعانون من انقطاع مُستمر في التيار الكهربائي في مناطق واسعة من لبنان، بما فيها العاصمة بيروت. ولا يخفى ما يترتب على هذا الواقع من أضرار اقتصادية أصابت حركة الإنتاج في الصناعة والزراعة وسائر القطاعات. وكان، من جرّائه أيضاً،

ضرب الحركة السياحية، خصوصاً وأنّ اثنين من تلك الاعتداءات وقعا على أبواب موسم الصيف؛ وجاء العدوان الثاني في شباط (فبراير) في بداية شهر التسوّق الذي كانت أعلنته وزارة الاقتصاد. كل ذلك كان من شأنه إلحاق أذى بصورة الحكومة اللبنانية بين الناس، وبقدرتها على معالجة الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، وتلبية حاجات الناس الحياتية؛ فظهرت الحكومة، وكأنها كانت مُقصرّة في واجباتها إزاء المجتمع. ولم يكن التذكير بالاعتداءات وآثارها ليجدي في تلك الحال.